International Journal of Educational Sciences and Arts (IJESA)
Vol. (4), No. (12)
IJESA
December 2025
المجلة الدولية للعلوم التربوية والآداب
الإصدار (4)، العدد (12)

الطور المنهجي لنظرية أفعال الكلام عند جون سيرل

مراد بن سعود الثبيتي
طالب دكتوراه بكلية اللغة العربية جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية
mur511@hotmail.com

ملخص

يتناول البحث نظرية أفعال الكلام عند جون سيرل بوصفها مرحلةً تمثل الضبط المنهجي في الدرس التداولي، إذ أعاد من خلالها بناء النظرية على أساس يرى اللغة فعلًا منظمًا تحكمه قواعد، ويتحدد فيه المعنى من خلال تفاعل القصد مع الأعراف والسياق، لا باعتباره خاصية كامنة في الألفاظ ذاتها. وقد أسّس سيرل هذا التصور على تمييز دقيق بين القواعد التيسيرية التي تنظّم سلوكًا لغويًا قائمًا، والقواعد التكوينية التي تُنشئ أفعالًا لغوية جديدة، معتبرًا أن تحقق الأفعال الكلامية مشروط بالانتظام داخل قواعد تأسيسية تعمل ضمنيًا، وأن الفعل الإنجازي يمثل الوحدة الأساسية للتواصل اللغوي.

واستنادًا إلى طبيعة العلاقة بين اللغة والعالم، يعرض البحث مفهوم اتجاهات المطابقة، ويتخذ منه منطلقًا لبيان التصنيف الوظيفي الذي قدّمه سيرل للأفعال الكلامية، والمنتهي إلى تقسيمها إلى خمس فئات رئيسة هي: الإثباتات، والتوجيهات، والإلزاميات، والتعبيريات، والتصريحات، مع إبراز الفروق بينها من حيث الغاية الإنجازية، وقوة الفعل، والحالة النفسية، والسياق، وشروط التحقق.

وفي ضوء هذا البناء النظري، تبين الدراسة تمييز سيرل بين الفعل الكلامي المباشر، الذي تتطابق فيه القوة الإنجازية مع المعنى الحرفي، والفعل غير المباشر، الذي يُستخلص معناه عبر الاستدلال والسياق، بما يكشف أن اللغة لا تؤدي وظيفة الإبلاغ فحسب، بل تمثل ممارسة تواصلية مركبة، يقوم فهمها على التفاعل بين البنية اللغوية والقصد التداولي والسياق الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: الطور المنهجي، نظرية أفعال الكلام، جون سيرل.

International Journal of Educational Sciences and Arts (IJESA)
Vol. (4), No. (12)
IJESA
December 2025
المجلة الدولية للعلوم التربوية والآداب
الإصدار (4)، العدد (12)

The Methodological Phase of Speech Act Theory in John Searle

Murad bin Saud Al-Thubaiti
PhD Candidate, Faculty of Arabic Language, King Abdulaziz University,
Kingdom of Saudi Arabia
mur511@hotmail.com

Abstract

The study examines John Searle's theory of speech acts as a stage representing methodological regulation in pragmatic studies. Through this framework, Searle reconstructed the theory on the basis that language is an organized form of action governed by rules, and that meaning is determined through the interaction of intention with conventions and context, rather than being an inherent property of words themselves. He grounded this view in a precise distinction between regulative rules that organize pre-existing linguistic behavior and constitutive rules that create new forms of linguistic action, maintaining that the realization of speech acts is conditioned by their conformity to foundational rules that operate implicitly, and that the illocutionary act constitutes the basic unit of linguistic communication.

On the basis of the relationship between language and the world, the study presents the notion of directions of fit and adopts it as a point of departure for explaining the functional classification of speech acts proposed by Searle, which culminates in a fivefold taxonomy: assertives, directives, commissives, expressives, and declarations. The study highlights the distinctions among these categories in terms of illocutionary purpose, force, psychological state, context, and conditions of satisfaction.

In light of this theoretical framework, the study further elucidates Searle's distinction between direct speech acts, in which illocutionary force coincides with literal meaning, and indirect speech acts, whose meaning is inferred through contextual and inferential processes. This perspective reveals that language does not merely serve an informative function, but rather constitutes a complex communicative practice, the understanding of which depends on the interaction between linguistic structure, pragmatic intention, and social context.

Keywords: Methodological Phase, Speech Act Theory, John Searle.

International Journal of Educational Sciences and Arts (IJESA)
Vol. (4), No. (12)
IJESA
December 2025
المجلة الدولية للعلوم التربوية والآداب
الإصدار (4)، العدد (12)

مقدمة

إن أي نظرية جديدة، مهما بدا نطاقها محدودًا، لا تعد امتدادًا كميًا بسيطًا لما سبقها، بل تستلزم عادةً إعادة بناء الإطار النظري السابق وإعادة قراءة الوقائع في ضوء المفاهيم المستجدة، وهو ما يجعل ظهورها أقرب إلى تحول جذري لا يكتمل – في الغالب – على يد باحث واحد، ولا يحدث دفعة واحدة[1]، ومن هذا المنظور يتضح عدم إمكانية فهم تاريخ العلم بوصفه سيرورة طبيعية ما لم تُفترض خلفه منظومة من المعتقدات النظرية والمنهجية المتماسكة التي تتساند فيما بينها، وتشكل أساسًا للاختيار والتقييم والنقد. فإذا غابت هذه الخلفية المفهومية عن حصيلة الوقائع المجمَّعة، بحيث لا يتجاوز ما لدينا مستوى المعطيات الخام، كان لا بد من استدعائها من خارج الإطار المباشر للبحث؛ إمّا عبر رؤية ميتافيزيقية سائدة، أو عبر استعارة مفاهيم من علم آخر، أو عبر تأثير حادث شخصي أو تاريخي طارئ. ولهذا لا يُستغرب أن نجد في المراحل الأولى لنشأة أي علم باحثين يواجهون الظواهر ذاتها، ومع ذلك يختلفون جذريًا في تصنيفها وتأويلها؛ إذ ينبع هذا التباين -في الغالب -من انتصار نسق نظري لاحق على سابقه. [2]

تتجلى أهمية الدراسة في انطباق هذا التصور على ما أنجزه جون سيرل في تطويره لنظرية أفعال الكلام؛ إذ لم يقتصر جهده على توسيع ما طرحه أوستن، بل أعاد صياغة بنية النظرية عبر وصل القصدية بالقوة الإنجازية والسياق، محولًا التحليل التداولي من مقاربة وصفية إلى إطار منهجي قادر على تفسير اللغة بوصفها أفعالًا تحدث أثرًا في الواقع، ولا سيما في الخطابات المعيارية كالخطاب القانوني.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز هذا التحول المنهجي الذي أحدثه سيرل، وبيان قدرته على إعادة تأويل الخطاب من منظور إنجازي. كما اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي من خلال الكشف عن ملامح التطوير الذي أدخله سيرل على نظرية أوستن.

واقتضى هيكل البحث أن يكون مقسماً إلى مقدمة، يعقبها أربعة مباحث، وفي ختام الدراسة تم تقديم خاتمة تلخص أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

نظرية أفعال الكلام عند جون سيرل:

تمثل مرحلة الضبط المنهجي عند جون سيرل (John Searle) نقطة تحول مهمة في دراسة أفعال الكلام؛ كونه أسهم في تحويلها إلى نظرية متماسكة تستند إلى قواعد واضحة مما فتح المجال أمام تطبيقها في دراسات

1 انظر: توماس كون، بنية الثورات العلمية، (ت: شوقي جلال، عالم المعرفة بالكويت)، ص36/35.
2 انظر: المرجع نفسه: ص47/46.

اللغة والفلسفة وعلم النفس والتواصل، ووضع إطارًا منهجيًا متكاملًا لتنظيم استخدامات اللغة وفق مفهوم الأفعال الكلامية، وقد استندت نظريته إلى مبدأ أن الكلام يخضع لقواعد مقصدية محددة يمكن تحليلها وفق أسس منهجية واضحة ترتبط ارتباطًا وثيقًا باللغة، ولم يكن هذا التطوير في النظرية منفصلًا عن الجهود السابقة بل استند إلى ما وضعه أوستن حيث عمل سيرل على تنقيحها وتطويرها تدريجيًا حتى أصبحت النظرية أكثر اتساقًا وتماسكًا[3]، ويستكمل سيرل البناء النظري للنظرية من خلال طرح شرطين أساسيين:

1. من ناحية التحدث باللغة: حيث يشكل السلوك اللغوي نظامًا تحكمه القواعد، مما يمنح اللغة طابعها المنظم.
2. من ناحية إمكانية التعبير: إذ يتمكن المتحدث من التعبير عمّا يقصده بدقة، مما يسمح بتوصيل المعاني بوضوح.

ويعتمد مفهوم (الافتراض الأساسي) لهذين الشرطين دون تقديم دليل مباشر عليه، ومع ذلك يجعل الافتراض محورًا لنظريته حيث تتضح أوجه الاستلزام لهذا الافتراض ضمن نظرية أفعال الكلام، وبالتالي فإن قبول هذا الافتراض يمنح النظرية أساسًا متينًا ليبرز الفعل الكلامي بوصفه عنصرًا جوهريًا لفهم اللغة حيث يتشابك مع مفهومي القاعدة والمعنى اللغوي، ويذهب إلى أن القواعد ليست مجرد إرشادات، بل قوانين تحدد كيفية حدوث الأفعال الكلامية ما يتيح التمييز بين السلوك الصحيح والخاطئ. [4]

ويقسم القواعد إلى نوعين: تيسيرية، تضبط سلوكًا موجودًا مسبقًا، مثل آداب المائدة، وتكوينية، تنشئ سلوكًا جديدًا مثل قواعد الشطرنج؛ لأنه يرى أن الأفعال الكلامية تُنجز وفق قواعد تأسيسية ما يجعل الاستعمال اللغوي ممكنًا، لكنه يؤكد أن المتحدثين لا يحتاجون إلى وعي صريح بهذه القواعد، فهي تعمل ضمنيًا، فيعمل علم اللغة حينئذٍ على تحليل هذه القواعد بأثر رجعي مثلما تُستخلص قواعد الشطرنج من ممارسات اللاعبين، وبهذا يوضح سيرل أن الأداء اللغوي يستند إلى قواعد ضمنية تحكم بنية اللغة واستخدامها[5].

أما المعنى فإن سيرل بين دلالة الإحالة والدلالة المفهومية رافضًا الفكرة القائلة بأن الكلمات تمتلك معنى ذاتيًا، ومؤكدًا أن المعنى لا ينشأ إلا من خلال الأفعال الكلامية، فهو يقوض التصور الإحالي الذي يرى أن المعاني كيانات تحملها العلامات اللغوية، كما ينتقد طرح جرايس الذي يعزو المعنى بالكامل إلى مقاصد

3 انظر: محمود أحمد نحلة، نحو نظرية عربية للأفعال الكلامية، (مجلة الدراسات اللغوية، مج 1، عدد 1)، ص170.
4 انظر: زيبيله كريمر، اللغة والفعل الكلامي والاتصال، (ترجمة: سعيد حسن بحيري، مكتبة زهراء الشرق، ط1، 2011م)، ص84-85.
5 انظر: زيبيله كريمر، اللغة والفعل الكلامي والاتصال، ص86-87.

المتكلمين، ويرى أن المعنى يتشكل من تفاعل قصد المتكلم مع القواعد والأعراف اللغوية، وليس من القصد وحده، ولهذا يطرح مبدأ (إمكانية التعبير) الذي يؤكد أن كل قصد إنساني يمكن التعبير عنه لغويًا، ويؤثر هذا المبدأ على تحليل اللغة حيث يجعل قضايا مثل الغموض وعدم الصدق أقل أهمية من الناحية النظرية، ويمنح مقاصد المتكلمين وضعًا كيانيًا مستقلًا، ما دام يمكن نقلها إلى تعبيرات لغوية واضحة. [6]

وفي ضوء هذا التوجه يصوغ سيرل تصوره للغة بوصفها شفافة في بنيتها ودلالتها، وهو ما أدى إلى الاعتقاد بوجود معنى واحد وثابت في النص والخطاب، وهو أمر غير ممكن دائمًا، ونتيجة لذلك تم استبعاد بعض الجوانب التداولية، خاصة تلك المتعلقة بالعمليات الاستدلالية والاعتماد على السياق والمعلومات غير اللغوية في تفسير الجمل، حيث تنطلق نظرية الأفعال الكلامية من فرضية أن المعنى محدد مسبقًا من خلال تصنيفات معينة، وأنه يمكن بالفعل الوقوف على دلالة الكلام والخطاب من خلالها. [7]

هذا التصور يُبنى على فرضية مفادها أن الأفعال اللغوية تستمد فعاليتها من خلال اعتمادها على أنماط لغوية محددة وإشارات موجودة مسبقًا قبل أن يستخدم المتكلم، ومع ذلك فإن هذا التصور قد يكون صالحًا لبعض أنواع الأفعال مثل الإعلانيات لكنه لا يشمل جميع الأصناف، فاعتبار القصد شفافًا في سياق غير محدد بدقة نهائية يعد مجرد تجريد نظري لا يكفي لتفسير إنتاجية أفعال الكلام، فالقول الإنجازي لا يمكنه الإحالة إلى ما هو خارج دلالته الخاصة حيث يبقى معناه منغلقًا داخل ذاته كما لو كان حدثًا أو فعلًا مكملاً ضمن سياق شامل. [8]

إن وصف دلالة الحدث الأدائي (فعل الكلام) يظل ناقصًا مادام يتجاهل وجود عناصر تتجاوز السياق الدلالي اللساني أو المقامي الضيق بحيث لا يمكن اعتبار السياق منغلقًا تمامًا ما يجعل البحث عن نقاء الإنجاز بلا جدوى؛ لأن الالتباس جزء جوهري من اللغة. [9]

وفي ضوء هذا التداخل بين البنية والمعنى والسياق يربط سيرل بين الأفعال الإنجازية وقوتها وبين مفهوم القصد الذي اعتبره الغاية الأساسية للعملية اللغوية، كما حدد مفهوم الفعل الإنجازي (illocutionary act) واعتبره الوحدة الأساسية للاتصال اللغوي، ورأى أن القوة الإنجازية تتجلى في تأثير الكلام على المتلقي، حيث يعتمد هذا التأثير على ما يسمى بدليل القوة الإنجازية (illocutionary force)، وهو الذي يحدد طبيعة

6 انظر: المرجع نفسه، ص88.
7 انظر: سليمة جلال، الخطاب القرآني ونظرية أفعال الكلام: دراسة نقدية في تطبيق المنهج التداولي، (اللغة العربية، مج 24، عدد2، 2022م)، ص574.
8 نظر: المرجع نفسه، ص574.
9 انظر: المرجع نفسه، ص574.

الفعل الإنجازي المنطوق من خلال عناصر لغوية مثل: ترتيب الكلمات (word order)، أو النبر (Stress)، أو التنغيم (Intonation)، أو علامات الترقيم (Punctuation)، أو صيغة الفعل (Mood)، أو الفعل الأدائي (performative)، وأكد على أن الهدف النمطي المحدد للفعل هو هدفه الإنجازي مشيرًا إلى أن الهدف الإنجازي يعد جزءًا من القوة الإنجازية، لكنه لا يجب أن يُخلط بينهما من أمثلة ذلك الهدف الإنجازي للطلبات أو الأوامر هو تحفيز المستمع على تنفيذ فعل معين، لكن القوة الإنجازية تتجلى في التأثير الفعلي الذي يحدث لدى المتلقي عند سماعه لهذا الطلب. [10]

واستنادًا إلى ذلك اعتبر سيرل أن مفهوم الفعل الكلامي لا يمكن حصره فقط في قصد المتكلم، بل هو وثيق الصلة أيضًا بالعرف اللغوي والاجتماعي الذي يحدد كيفية فهمه وتأويله.

واستفاد سيرل كذلك من تحليلات جرايس المتعلقة بمقاصد المتكلم ودراسة المعنى، حيث عارض جرايس الفهم التقليدي للنظرية الدلالية القائل بأن المعنى المتعارف عليه للكلمة يحدد دلالتها في جميع الاستخدامات، بل إن معنى الكلمة يُستنبط من قصد المتكلم عند استخدامها في سياق معين مما يعني أن ما يقصده المتحدث أو الكاتب عند استعمال علامة لغوية معينة قد يختلف عن معناها القياسي المعتاد. [11]

كما تأثر سيرل بمفهومي المعنى المعجمي والمعنى السياقي كما قدمهما جرايس، حيث اعتبر أن الغرض المتضمن في القول (illocutionary purpose) يشكل عنصرًا أساسيًا من مكونات القوة المتضمنة في الفعل الكلامي، وعليه اقترح سيرل تصنيفًا خاصًا يميز بين الأفعال المباشرة، التي تتوافق مع المعنى الظاهري للكلام، والأفعال غير المباشرة، التي تعتمد على السياق والتأويل لفهم مقصد المتكلم الحقيقي. [12]

لقد وجد جون سيرل أن تصنيف أفعال الإنجاز الذي قدمه أستاذه جون أوستن يعاني من بعض القصور والارتباك، وأشار سيرل إلى أن هذا التصنيف لا يعكس طبيعة الأفعال الإنجازية بقدر ما يعكس خصوصية اللغة الإنجليزية، وبعد مراجعة تصنيفات أوستن اعتبر سيرل أن تلك التصنيفات لا تعبر عن الأفعال الإنجازية ذاتها، بل تصف كيفية التعبير عنها في اللغة الإنجليزية، وبناءً عليه قدم سيرل عدة ملاحظات وانتقادات لهذا التصنيف هي[13]:

10 انظر: محمود عكاشة، النظرية البراجماتية اللسانية (التداولية) دراسة المفاهيم والنشأة والمبادئ، (مكتبة الآداب -القاهرة، 2013)، ص104.
11 انظر: المرجع نفسه، ص104.
12 انظر: المرجع نفسه، ص104.
13 انظر: بن زحاف يوسف، أسس نظرية الأفعال الكلامية في اللسانيات التداولية، (مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية، عدد 9، 2020م)، ص2.

1. ليست كل الأفعال المذكورة في قوائم أوستن تعتبر أفعالاً إنجازية فعلى سبيل المثال: الفعل ينوي (intend) ليس فعلاً إنجازيًا بحد ذاته؛ لأن فول أحدهم أنوي (I intend) لا يُعد فعل النية ذاته، (intending) والفعل الانجازي هنا هو يعبر عن نية (expressing an intention) وليس ينوي، مما يعني أن النية ليست فعلاً إنجازيًا أبدًا، بل هي تعبير عن قصد في بعض الحالات وليس كلها.
2. تصنيف أوستن يعاني من غياب القواعد الواضحة والثابتة؛ فأفعال التعهد مثلاً حُددت بوضوح، بينما أفعال الإيضاح تم تعريفها بناءً على علاقات التخاطب، وأفعال الممارسة عُرّفت جزئيًا بمصطلحات تتعلق بممارسة السلطة.
3. نظرًا لغياب المبادئ الواضحة للتصنيف، هناك خلط مستمر بين الأفعال الإنجازية والأفعال المستعملة في تحقيق الإنجاز، مما يؤدي إلى تداخل بين الفئات المختلفة وكذلك إلى عدم تجانس داخل الفئة الواحدة مثل ذلك هناك العديد من الأفعال المصنفة ضمن أفعال الإيضاح يمكن تصنيفها أيضًا ضمن أفعال الأحكام، بينما الحالات التي لا تكون فيها أفعال أحكام تكون غالبًا علاقات تخاطبية.
4. ليس هناك فقط تداخل بين الفئات المختلفة، بل أيضًا داخل الفئة الواحدة هناك تداخل كبير في الأفعال.
5. ترتبط هذه الانتقادات بصعوبة تزايديه في تحديد مدى توافق الأفعال المصنفة في فئة معينة مع التعريفات المطروحة فعلى سبيل المثال: الأفعال مثل: يرشح (nominate)، يعيّن (appoint)، ويعزل (excommunicate)، لا تعتبر قرارات لصالح أو ضد حدث ما، بل هي في الواقع أفعال تحقق تلك الأحداث بحد ذاتها وليس دعوة لها.

من مطابقات القول إلى أنماط الفعل:

في سياق النقد الذي وجّهه سيرل لأوستين، قدّم سيرل وفاندرفاكن في كتابهما (أسس منطق متضمنات القول) تصورًا أكثر دقة لمكونات الفعل المتضمن في القول، حيث رأى سيرل أنها تشمل اتجاهات المطابقة، والتي تعبر عن العلاقة بين اللغة والعالم؛ أي كيفية تفاعل المحتوى القضوي مع الواقع، وتنقسم هذه الاتجاهات إلى أربعة أنواع: [14]

1. من اللغة إلى العالم: (↑) يتحقق عندما يعكس الفعل الكلامي الواقع الخارجي، مثل التأكيد والإنكار والوصف، ويكون المتكلم مسؤولًا عن المطابقة، وهو شبيه بالأسلوب الخبري.

14 انظر: ذيب بالخير، تجليات الفعل الكلامي عند جلال الدين القزويني، (مجلة مقاليد، جامعة عمار ثليجي -الجزائر، عدد5، 2013م)، ص57.

2. من العالم إلى اللغة: (↓) يتم من خلال تغيير الواقع ليطابق اللغة، كما في الوعد والأمر والقسم، حيث يتحمل المتكلم أو كلٌّ من المتكلم والمخاطب هذه المسؤولية.
3. المطابقة المزدوجة: (↕) يحدث عندما يتطابق القول مع العالم بشكل متزامن، كما في أفعال الاستقالة والإقالة، حيث تكون المسؤولية مشتركة بين المتكلم والمخاطب.
4. المطابقة الفارغة: (Ø) لا يوجد فيها تطابق بين اللغة والعالم، مثل أفعال الشكر والتهنئة والتعزية، حيث يعبر المتكلم عن مشاعره فقط.

بعد ذلك أعاد سيرل تصنيف الأفعال الكلامية بناءً على معناها الوظيفي مستندًا إلى اثني عشر مبدأ توضح الفروق بين الأفعال الإنجازية المختلفة، وكان من نتائج ذلك تحقيق دقة أكبر في التصنيف وسدّ للفجوات التي ظهرت في أعمال أستاذه أوستين وتتلخص هذه المبادئ في الآتي[15]:

1. الغاية من الفعل مثل: الحصول على قيام (س) بشيء ما.
2. اتجاه المطابقة بين اللغة والواقع: إذ يرى سيرل أن بعض الأفعال اللغوية، مثل الإخبار، تسعى إلى جعل القول مطابقًا للواقع، بينما تسعى أفعال أخرى، مثل الوعد، إلى جعل الواقع مطابقًا للقول.
3. الحالة النفسية المعبر عنها: مثل اليقين، الرغبة، أو الصدق.
4. كثافة القوة الكلامية: حيث يكون (اقترح) أقل قوة من (آمر).
5. مكانة المخاطِب والمخاطَب: تؤثر التراتبية الاجتماعية على القوة القولية، فمثلًا يكون الأمر صادرًا من الأعلى إلى الأسفل، بينما يكون الالتماس من الأسفل إلى الأعلى.
6. علاقة القول بالمصالح الشخصية: كالتبجح بالنسبة للمتكلم، والتعزية بالنسبة للمخاطَب.
7. الارتباط بالسياق الخطابي: مثل الأفعال التي تعبر عن الرد، الاستنتاج، أو الاعتذار.
8. المحتوى القضوي: ويشمل تحديد القوة الكلامية بوسم صريح، والتمييز بين العرض والتوقع بناءً على زمن الفعل (الماضي أو المستقبل).
9. إمكانية أو عدم إمكانية تحقيق الفعل بوسائل غير لغوية: فبعض الأفعال يمكن إنجازها بالكلام أو بطرق أخرى مثل الترتيب الذي يمكن أن يتم شفهيًا أو عبر تنظيم العناصر ماديًا، والتحية التي يمكن التعبير عنها بالكلام أو بالإشارة، بينما هناك أفعال، مثل الوعد، لا يمكن تحقيقها إلا من خلال اللغة.

15 انظر: فليب بلانشيه، التداولية من أوستن إلى غوفمان، (ت: صابر الحباشة، سوريا: دار الحوار، 2007)، ص63 / 65.

10. الحاجة إلى مؤسسة خارجية: بعض الأفعال لا تحتاج إلى مؤسسة (مثل الوعد)، بينما تتطلب أخرى جهة رسمية (مثل التعميد أو فرض الغرامات).
11. وجود استعمال إنشائي للفعل: بعض الأفعال مثل (أعد) تكون إنشائية بالضرورة، بينما أفعال مثل (هدد) لا تكون كذلك؛ لأن التهديد لا يتحقق بمجرد النطق به.
12. أسلوب إنجاز الفعل اللغوي: حيث يختلف الفعلان (أذاع وباح) في طريقة الإنجاز رغم اتفاقهما في الهدف والمحتوى مما يقارب معيار كثافة القوة القولية.

وتتمثل الخطوة المركزية في نظرية الأفعال الكلامية عند سيرل على تحديد مجموعة من الشروط الضرورية التي تضمن تحقيق فعل كلامي ناجع عند تحققها مجتمعة، وتنقسم هذه الشروط إلى ست فئات رئيسية هي:

1. شروط الاستواء: تحدد العوامل التي تتيح إمكان التواصل، وتنقسم إلى عوامل جسدية وعقلية مثل القدرة على النطق والوعي، وشروط اجتماعية تستبعد الهيمنة والإكراه في الحوار، كما تستبعد أشكال الكلام غير الحرفي، رغم أن اللغة المجازية تعد مكوناً جوهرياً في التواصل.
2. شروط المحتوى القضوي: تتعلق بالمحتوى الذي يجب أن يتضمنه الفعل الكلامي، مثل ضرورة أن يكون الفعل المستقبلي موضوعاً للوعد، إذ لا يمكن الوعد بشيء حدث في الماضي.
3. الشروط التمهيدية: ترتبط بالسياق المناسب لتحقيق الفعل الكلامي، كعدم إمكان الاعتذار دون التزام المتكلم بمسوغ لذلك، أو تقديم وعد لموضوع غير ذي أهمية للمستمع.
4. شروط الإخلاص: تركز على ضرورة تطابق النوايا مع ما يُعبَّر عنه، فمثلاً يجب أن يكون من يقدم وعداً قادراً على تحقيقه ومؤمناً بإمكان تنفيذه.
5. الشرط الجوهري: يمثل جوهر الفعل الكلامي، حيث يرتبط بالغرض الإنجازي المحدد، مثل الإخبار بحقيقة، أو الالتزام بتنفيذ وعد، أو طرح سؤال بناءً على جهل بالإجابة.
6. الشرط المتعلق بنظرية المعنى: يشير إلى أن التأثير الإنجازي للفعل الكلامي يعتمد على إدراك السامع لنية المتكلم، حيث تضمن الأعراف اللغوية هذا الفهم.

هذه الشروط تكشف كيف تُبنى الأفعال الكلامية وفقاً لعلاقات بين اللغة والعالم ما يساعد في تحديد أصناف الأفعال الكلامية وتصنيفها ضمن منظومة محددة وفقاً لأغراضها ووظائفها المختلفة. [16]

16 انظر: زيبيله كريمر، اللغة والفعل الكلامي والاتصال مواقف خاصة بالنظرية اللغوية في القرن العشرين، ص 91-96.

وقد خلص سيرل إلى أن المتكلم عند نطقه بأي عبارة، فهو ينجز أربعة أفعال مترابطة ومتداخلة لكل منها دور في إتمام عملية التواصل هي: [17]

- فعل القول: ويظهر في التلفظ بألفاظ أو تراكيب صرفية ونحوية، يمثل البنية اللغوية الظاهرة للكلام.
- فعل الإسناد: يتمثل في إنشاء علاقة دلالية بين المتكلم والمخاطب عبر الإحالة، كما في قول: (أنصحكم بمغادرة القاعة)، حيث تُسند النصيحة من المتكلم إلى المخاطبين.
- فعل الإنشاء أو فعل الإنجاز: ويحقق الغرض من الكلام، سواء كان وعدًا أو تهديدًا أو طلبًا، ويرتبط هذا الفعل مباشرةً بقصد المتكلم ونيته.
- فعل التأثير: وهو الأثر النفسي أو المعرفي الذي يتركه الخطاب في ذهن المتلقي، ويظهر في استجابته أو تأثره بالرسالة الموجّهة إليه.

تصنيف الأفعال الكلامية عند جون سيرل:

يؤكد سيرل بأن الأفعال الإنجازية لا تُفهم بمعزل عن مجموعة من العوامل المؤثرة في بنيتها التداولية ووظيفتها التواصلية تتمثل في الآتي: [18]

- اختلاف الترتيب بين الكلمات والأشياء: يرتبط هذا الأمر بمطابقة العالم للكلمات، حيث يمكن أن تكون بعض العبارات توكيدات، بينما تكون أخرى وعودًا أو أوامر.
- الاختلافات في غاية الفعل: تتباين الأفعال الإنجازية وفقًا للهدف الذي يسعى المتكلم إلى تحقيقه من خلال قوله.
- تفاوت الحالة النفسية المعبر عنها: إذ يعكس كل فعل إنجازي موقفًا نفسيًا معينًا لدى المتكلم.
- اختلاف مقياس أوضاع المتكلم والمستمع: وذلك ضمن حدود قوة الإنجاز ومدى تأثيره في الطرف الآخر.
- تفاوت الطرق التي يرتبط بها القول بمصالح المتكلم والمستمع: حيث يمكن أن يكون الفعل الكلامي لصالح أحد الطرفين أو كليهما.
- الاختلاف في العلاقة بالسياق العام للخطاب: أي مدى ارتباط الفعل الإنجازي بالسياق الذي يحيط به.

17 انظر: نبيل محمد صفير، الفكر التداولي عند جون سيرل: قراءة في آليات تأويل أفعال الكلام غير المباشرة، (مجلة مقاربات، عدد 22، 2015م)، ص96، وانظر: محمود عكاشة، النظرية البراجماتية اللسانية (التداولية) دراسة المفاهيم والنشأة والمبادئ، ص109.
18 انظر: فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، (ترجمة سعيد علوش، مكتبة الأسد – 1986)، ص62-66.

- التباين في أسلوب إنجاز الفعل الإنجازي: حيث تختلف الطريقة التي يُنفذ بها الفعل الكلامي وفقًا للأسلوب المستخدم.

بهذه المبادئ قدم سيرل تصنيفًا أكثر دقة للأفعال الكلامية، محققًا رؤية أكثر وضوحًا للفروق الدقيقة بينها، فجاء التصنيف الخماسي على النحو الآتي: [19]

1. الإثباتات (التأكيدات): تتعلق بإلزام المستمع بحقيقة الخبر، حيث يتم تقديمه على أنه تمثيل للواقع، مثل الأحكام التقريرية، والأوصاف الطبية، والتصنيفات، والتفسيرات، وجميع الإثباتات تعتمد على علاقة الملاءمة من الكلمة إلى العالم، وشرط صدقها هو الاعتقاد؛ إذ إن كل إثبات يعبر عن اعتقاد معين، ونظرًا لأن الإثباتات تتجه في اتجاه واحد من الكلمة إلى العالم، فإنه يمكن أن تكون صادقة أو زائفة.
2. التوجيهات: تهدف إلى دفع المستمع للتصرف بطريقة تتماشى مع محتوى الخطاب، وتشمل الأوامر، والنواهي، والطلبات، وفي هذه الحالة يكون اتجاه الملاءمة من العالم إلى الكلمة، وشرط الصدق النفسي هنا هو الرغبة، حيث تعبر التوجيهات عن رغبة في قيام المستمع بالفعل المطلوب منه، وبما أن التوجيهات ليست بيانات تقريرية، فهي لا يمكن أن تكون صادقة أو كاذبة، ولكن يمكن أن تُطاع، أو تُهمل، أو تُرفض، أو تُستنكر... إلخ.
3. الإلزاميات: تمثل تعهدًا من المتكلم بالقيام بفعل معين وفقًا لمحتوى خطابه، ومن أمثلتها: الوعود، والنذور، والرهون، والعقود، والضمانات، وحتى التهديدات التي هي على عكس بقية الإلزامات؛ لأنها تكون ضد مصلحة المستمع، وفي هذه الحالات يكون اتجاه الملاءمة دائمًا من العالم إلى الكلمة، وشرط الصدق فيها هو القصد، أي أن كل التزام يعبر عن نية المتكلم بتنفيذ ما تعهد به؛ لذا لا يمكن الحكم على الإلزامات بكونها صادقة أو زائفة، لكنها قد تُنفذ أو يُحنث بها.
4. التعبيريات: تعكس الحالة الشعورية للمتكلم، حيث يكون شرط صدقها مرتبطًا بشعوره الحقيقي، وتشمل أمثلتها الاعتذارات، والشكر، والتهاني، والترحيب، والتعازي، ولا تمتلك هذه الأفعال اتجاه ملاءمة؛ لأن صدق محتواها الخبري يُفترض ضمنيًا مثال ذلك عند قول: (أعتذر لضربك) أو (تهانينا على فوزك)، فإن المتكلم يقر ضمنيًا بحقيقة الفعل أو الحدث؛ لذلك فإن صدق هذه التعابير يعتمد على

19 انظر: جون سيرل، العقل واللغة والمجتمع، (ترجمة سعيد الغانمي، الدار العربية للعلوم، ط1، 2006م)، ص 219/217، وانظر: محمود عكاشة، النظرية البراجماتية اللسانية (التداولية) دراسة المفاهيم والنشأة والمبادئ، ص 107/106.

مدى صدق الشعور الكامن وراءها، فالاعتذار صادق فقط إذا شعر المتكلم بالأسف، والتهنئة صادقة إذا كان يشعر بالفرح حقًا.

5. التصريحات: تتميز بقدرتها على إحداث تغيير في الواقع من خلال التلفظ بها، حيث تؤدي الأفعال التصريحية إلى خلق حالة جديدة بمجرد إعلانها، ومن أبرز الأمثلة على ذلك: (أعلن أنكما زوجًا وزوجة)، (لذلك أعلن اندلاع الحرب)، (أنت مطرود)، (أنا مستقيل)، وتمتلك هذه التصريحات اتجاهي ملاءمة مزدوجين، حيث إنها تغير الواقع (من العالم إلى الكلمة) من خلال تمثيله على أنه قد تغير بالفعل (من الكلمة إلى العالم). كما أنها تختلف عن بقية الأفعال الكلامية بكونها تخلق التغيير في العالم بمجرد النطق بها، شريطة أن يتم أداؤها في السياق المناسب، وهذه التصريحات لا تكون موجودة إلا في ظل مؤسسة قانونية تدعمها.

الفعل الكلامي المباشر وغير المباشر:

يحاول سيرل معالجة ظاهرة انتقال الأفعال الكلامية من معناها الحرفي إلى معناها غير الحرفي من خلال وضع قواعد وشروط تنظم هذا التحوّل، ويعتمد في ذلك على مجموعة من العمليات الاستدلالية العقلية التي تمكّن المتلقي من الوصول إلى تأويل مقبول للنص، بحيث يتمكن من فهم المعنى غير الحرفي بطريقة منطقية ومنضبطة وليست اعتباطية. [20]

كما بين أن الأفعال الكلامية غير المباشرة تطرح إشكالية تتمثل في قدرة المتكلم على قول شيء وهو يقصد معناه الحرفي، وفي الوقت ذاته يريد إيصال معنى آخر، مع تمكين السامع من إدراك هذا المقصد المزدوج، ولحل هذه الإشكالية اعتمد سيرل على مبدأ التعاون الحواري بين المتكلم والمخاطب وما يملكه الأخير من خلفية ثقافية وإلمام بموضوع الحديث، إضافةً إلى استراتيجية الاستنتاج التي توصله إلى المعنى غير المباشر.[21]

ويرى سيرل أن الأفعال الإنجازية غير المباشرة هي الأكثر شيوعًا في التواصل في حين تكثر الأفعال المباشرة في المؤسسات الرسمية ومواقع إصدار الأحكام لتفادي اللبس والاضطراب نظرًا لارتباطها بقرارات مصيرية مما

20 انظر: نبيل محمد صفير، الفكر التداولي عند جون سيرل: قراءة في آليات تأويل أفعال الكلام غير المباشرة، ص87.
21 انظر: أمل علي عبد الله السويطي، الأفعال الكلامية المباشرة وغير المباشرة في الخطابات التوعوية لوزارة الصحة السعودية خلال أزمة كورونا 2019-2020م، (دار الكتب المصرية، المجلد 26، حزء1، يونيو 2022م)، ص877.

يستوجب وضوحها التام وقد وضع سيرل ضوابط لتمييز الأفعال المباشرة عن غير المباشرة من أبرزها ما يلي: [22]

- القوة الإنجازية في الأفعال المباشرة ملازمة لها في جميع المقامات، بينما في الأفعال غير المباشرة تعتمد على السياق ولا تظهر إلا فيه.
- القوة الإنجازية في الأفعال غير المباشرة قد تُلغى، مثل قول شخص: (أطلب أن تسافر معي غدًا) حيث يمكن أن يقتصر الفعل على القوة الجزئية المباشرة (الاستفهام) دون غيرها.
- التوصل إلى القوة الإنجازية في الأفعال غير المباشرة يتم عبر عمليات ذهنية واستدلالية، بينما الأفعال المباشرة تكون قوتها ظاهرة في بنيتها التركيبية.

الفعل الكلامي المباشر:

يعد الفعل الكلامي المباشر ظاهرة لغوية بارزة في اللغة ويعرف بأنه "الفعل الذي يتلفظ به المتكلم في خطابه، وهو يعني حرفيًا ما يقول وفي هذه الحالة يكون المتكلم قاصدًا أن ينتج أثراً إنجازياً على المتلقي ويقصد أن ينتج هذا الأمر من خلال جعله المتلقي يدرك قصده في الإنجاز. [23]"

ويظهر الفعل المباشر عندما يتحقق المعنى بمجرد التلفظ به، بحيث يدرك المتلقي قصد المتكلم دون الحاجة إلى تأويل إضافي، ويرتبط هذا النوع من الأفعال بتطابق القوة الإنجازية مع المعنى الحرفي الأمر الذي يضمن وضوح التواصل بين الطرفين؛ لذا يعتمد نجاح الفعل الكلامي المباشر على فهم المخاطب للمقصد اللغوي كما هو منطوق دون الحاجة إلى ما يمكن تسميتها قرائن سياقية، فهو يتمثل في "الأفعال التي تطابق قوتها الإنجازية المعنى الحرفي الذي يقصده المتكلم. [24]"

يحظى الفعل الكلامي المباشر بمكانة مركزية في الخطاب القانوني، حيث يشكّل جوهر العملية الإبلاغية كونه يمثل المدخل الأساسي لفهم هذا المفهوم في الإنشاء فهو الركيزة التي يستند إليها الخطاب القانوني، وقد استبدلت لغة القانون صيغ الأمر والنهي التقليدية باستخدام الأفعال الإنجازية؛ لما لها من قدرة على التعبير

22 انظر: المرجع نفسه، ص878.
23 عبد الهادي بن ظافر الشهري استراتيجيات الخطاب "مقاربة تداولية"، (دار الكتاب الجديد، بيروت، لبنان ط1، 2004م)، ص 135.
24 أحلام معلم، أحلام لواسمي، الأفعال الكلاميّة المباشرة وغير المباشرة في الخطاب القانوني: القانوني الجنائي أنموذجًا، (الجزائر – جامعة 8 ماي، كلية الآداب -قسم اللغة العربية، 2021م)، ص22.

الدقيق عن القوة الإلزامية للنص، فمثلاً تعبير (يجب أن تؤدى الأمانة) يُبرز وجوب الفعل بوضوح، بينما قد تُفهم عبارة (أدِّ الأمانة) على نحو ملتبس بين الأمر والنصح والتهديد. [25]

هذا التحول يعكس وعيًا تداوليًا لدى القانونيين مفاده أن المعنى لا يُستخلص من الصيغة النحوية وحدها، بل من السياق والدلالة الوظيفية، وهو ما يتماهى مع رؤية أوستن الذي انتقد التصنيف النحوي للأفعال الكلامية، واقترح بدلاً منه تصنيفًا يستند إلى القوة الإنجازية والدلالة السياقية. [26]

لذا يحرص المشرّع عند صياغة النصوص القانونية إلى استخدام الأسلوب الإنشائي الصريح مع توظيف صيغ الأفعال الإنجازية المباشرة التي تحدد الحكم الشرعي بدقة عبر تراكيب لغوية متنوعة، وذلك بهدف إغلاق مجال التفسير أو التأويل الذي قد يخرج النص عن الغاية المقصودة منه[27]، وقد أسفرت تطبيقات أساليب الأمر والنهي في المجال القانوني إلى تفرع فروع لغوية مشتقة من الأفعال الكلامية ما نتج عنه ظهور أنماط لغوية محددة هي: [28]

1. الفعل الإنجازي الدال على الوجوب: يشكّل الإلزام المهمة الأساسية للخطاب القانوني، حيث يُعبَّر عن الحكم بالوجوب باستخدام الفعل الإنجازي (يجب) لتحديد المعنى التشريعي بوضوح، ومنع أي تأويل قد يخرج الخطاب عن مقصده وغايته التي يرمي إليها المشرّع.
2. الفعل الإنجازي الدال على الجواز: يظهر الفعل الإنجازي الدال على الجواز من خلال الصيغة (يجوز)، التي تمنح الفاعل حرية الاختيار بين القيام بالفعل أو الامتناع عنه، دون إلزام أو منع.
3. الفعل الإنجازي الدال على المنع والحظر: تستخدم الصيغتان (يُحظر) و(لا يجوز) في الخطاب القانوني للتعبير عن عدم السماح بأداء الفعل المنصوص عليه، ويكمن الفرق بينهما في أن (يحظر) تشير إلى المنع المقترن بعقوبة، بينما (لا يجوز) تعبّر عن الحظر دون عقوبة.

الفعل الكلامي غير المباشر:

هو عنصر عرفي في الخطاب يقصد به "خلاف ما يفهم من ظاهر اللفظ، وبلغ أكثر مما قال وسمع[29]"، أو هي

25 انظر: مرتضى جبار كاظم، اللسانيات التداولية في الخطاب القانوني، قراءة استكشافية للتفكير التداولي عند القانونيين، (دار ومكتبة عدنان، بغداد، ط1، 2015م)، ص46.
26 انظر: المرجع نفسه، ص47.
27 انظر: أحلام معلم، أحلام لواسمي، الأفعال الكلاميّة المباشرة وغير المباشرة في الخطاب القانوني: القانوني الجنائي أنموذجًا، ص23.
28 انظر: مرتضى جبار كاظم، اللسانيات التداولية في الخطاب القانوني، قراءة استكشافية للتفكير التداولي عند القانونيين، ص49.
29 مرتضى جبار كاظم، اللسانيات التداولية في الخطاب القانوني، قراءة استكشافية للتفكير التداولي عند القانونيين، ص51.

الأفعال التي "صُرفت عن معناها الأصلي إلى معنى آخر يفهم بمجموعة من القرائن السياقية وغيرها ويكون فيه الانتقال من المعنى الحقيقي إلى المعنى الذي يستند إليه المتكلم في قوله فهو أراد خلاف ما يفهم من ظاهر اللفظ وبلّغ أكثر مما قال ومما سمع، فيكون حينئذ الفعل اللغوي المتحقق غير مباشر[30]".

تمثل هذه الأفعال حالات تتعارض فيها القوة الإنجازية مع قصد المتكلم الحقيقي، وقد أوضح سِيرل الفرق بينها وبين الأفعال المباشرة من خلال أمثلة مثل: عندما يقول رجل لرفيقه على المائدة: هل تناولني الملح؟ فله معنيان: الأول هو المعنى الأصلي الذي يشير إلى الاستفهام ويستلزم جوابًا، لكنه ليس المقصود الفعلي، أما الثاني فهو غير مباشر ويتمثل في استئذان المخاطب عبر طلب مهذب بصيغة فعل إنجازي مباشر، وهو: ناولني الملح لو سمحت. [31]

ويعد هذا النوع من الإنشاءات غامضًا؛ لأنه يؤدي إلى التباس بسبب تعدد مقاصده ووظائفه، فقد يكون الغرض الإنجازي والمعنى الأدائي مقصودًا بوضوح، أو قد يكون غير مقصود كفعل الأمر فقد يحمل دلالات مختلفة مثل أن يُستخدم للإلزام، أو الإرشاد، أو الإباحة، فعبارة (أدِّ الأمانة) قد تُفهم على أنها أمر وجوبي، أو نصيحة، أو توجيه أخلاقي؛ ولذلك فإن تحقيق المعنى في هذا النوع من الأفعال يعتمد بشكل أساسي على السياق والعرف، فهو الذي يحدد ما إذا كان الفعل الكلامي يُعد إنجازيًا أم لا. [32]

أي أن الفعل الكلامي غير المباشر يقتضي من المتلقي أن يستعين بالسياق والقرائن المتاحة لفهم المقصد الحقيقي الكامن وراء الألفاظ المنطوقة مما يمكّنه من إدراك قصد المتكلم بصورة أدق، ويعد هذا النوع من الأفعال مختلفًا عن الفعل المباشر الذي يُفهم معناه الظاهر بمجرد سماعه؛ لأن المتكلم قد يعمد إلى إيصال رسالة تتجاوز البنية اللغوية السطحية للكلمات، فيضفي على خطابه بُعدًا تداوليًا يتطلب من المخاطب تفاعلًا أعمق يعتمد على تأويل الموقف والسياق الاجتماعي المصاحب، فضلًا عن أن كثير من الخطابات لا يكون الفهم الحرفي كافيًا، حيث ينطوي القول على معانٍ ضمنية أو مقاصد غير مصرح بها مباشرة ما يضفي على التواصل طابعًا تأويليًا معقدًا مثل: التلميح، أو إبراز فكرة، أو علامة معينة في الخطاب، أو السخرية والتهكم، أو الاستعارة، فمعنى الجملة يتحدد في إطار النظام اللغوي الذي تنتمي إليه حيث يمكن أن تتفرع جملة واحدة إلى عدة معاني أو تفسيريات حسب السياق. [33]

30 ذيب بالخير، تجليات الفعل الكلامي عند جلال الدين القزويني، ص58.
31 انظر: محمود عكاشة، النظرية البراجماتية اللسانية (التداولية) دراسة المفاهيم والنشأة والمبادئ، ص108.
32 انظر: مرتضى جبار كاظم، اللسانيات التداولية في الخطاب القانوني، قراءة استكشافية للتفكير التداولي عند القانونيين، ص51.
33 انظر: نبيل محمد صفير، الفكر التداولي عند جون سيرل: قراءة في آليات تأويل أفعال الكلام غير المباشرة، ص88.

ويمكن التمييز بين الأفعال المباشرة وغير المباشرة بناءً على البنية حيث يمثل هذا التمييز جانبًا بنيويًا بسيطًا، فكلما كانت العلاقة بين البنية والوظيفة مباشرة كان الفعل الكلامي مباشرًا، أما إذا كانت العلاقة غير مباشرة، فيكون الفعل الكلامي غير مباشر على سبيل المثال استخدام البنية الخبرية للإبلاغ عن معلومة يعد فعلًا كلاميًا مباشرًا في حين أن استخدامها لتقديم طلب يعد فعلًا كلاميًا غير مباشر، كما في:

- تضع حزام الأمان. (جملة خبرية).
- ألا تضع حزام الأمان؟ (جملة استفهامية).
- ضع حزام الأمان (جملة أمرية).

فعند استخدام الجملة الأولى بصيغتها الخبرية، يكون الفعل الكلامي مباشرًا، بينما عند توظيفها في سياق السؤال أو الأمر، يصبح الفعل الكلامي غير مباشر في وظيفية. [34]

وقد ميّز سِيرل بين طبيعة التعابير اللغوية المتداخلة والمتبادلة كما يتضح في المثال: هل يمكنك أن تفتح الباب؟ حيث يُنجز بهذا السؤال طلب غير مباشر، نظرًا للعلاقة الوثيقة بين الطلب والسؤال، ومع ذلك قد يُفسَّر بعض الكلام بناءً على فهم المتلقي كما في حالة الضيف الذي يقول: الجو حار هنا اليوم، فقد يبدو ظاهر هذا القول إخباريًا عن حالة الطقس داخل الغرفة، لكن المتكلم يقصد بطريقة غير مباشرة طلب إذن المضيف لفتح النافذة، ويُعرف هذا الأسلوب في العربية بالتعريض أو التورية، حيث يعبّر المتكلم عن حاجته بأسلوب غير صريح، تلميحًا أو تأدبًا أو خجلًا، ووفقًا لنظرية أفعال الكلام يُعد هذا نوعًا من الطلب غير المباشر؛ لأن الأفعال غير المباشرة بحسب سِيرل لا تعكس في هيئتها التركيبية زيادة في المعنى الإنجازي الحرفي، بل تكمن الزيادة في ما سماه (معنى المتكلم)، ويصل السامع إلى هذا المعنى عبر مبدأ التعاون الحواري الذي طرحه جرايس، والذي أطلق عليه سِيرل (استراتيجية الاستنتاج) حيث يعتمد الفهم على استدلالات سياقية تتجاوز الدلالة اللغوية المباشرة. [35]

وتُستخدم أنماط الأفعال الكلامية غير المباشرة لنقل المعاني بطريقة غير صريحة، حيث يُفهم المقصود من سياق الكلام بدلاً من الصياغة المباشرة ومن هذه الأنماط: [36]

34 انظر: جورج يول، التداولية، (ترجمة: قصي العتابي، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2010م)، ص92.
35 انظر: محمود عكاشة، النظرية البراجماتية اللسانية (التداولية) دراسة المفاهيم والنشأة والمبادئ، ص108.
36 انظر: مرتضى جبار كاظم، اللسانيات التداولية في الخطاب القانوني، قراءة استكشافية للتفكير التداولي عند القانونيين، ص54-55.

1. الفعل الإنجازي الدال على الإلزام (الوجوب): يُؤدَّى في السياق الإنجازي الأولي بدلالة على الإلزام باستخدام الأفعال يلتزم، يتعيّن، يتولّى، وينبغي، كما يمكن أن يُعبَّر عنه بصيغ أخرى مثل: (على فلان)، أو باستخدام الجملة الإسمية، أو الجملة الفعلية، أو بصيغة الماضي التي تفيد الأمر.
2. الفعل الإنجازي الدال على الجواز: تُستعمل صيغة الجواز والإباحة، لتوفير حرية الاختيار للمخاطب، بحيث يكون له الحق في تنفيذ الحكم أو عدم تنفيذه، كما يُعبَّر عن هذا المعنى بطرق غير مباشرة، مثل استخدام حروف الجر والمجرور والتي تحمل نفس دلالة (يجوز)، وفي هذا النمط قد يحصل التباس مما يستوجب على المشرّع توفير قرائن واضحة لضمان وضوح المعنى وتحقيق تواصل قانوني ناجح.
3. الفعل الإنجازي الدال على المنع والحظر: يقصد به طلب الكفّ عن القيام بفعل معين، ويظهر في الخطاب القانوني بصيغة غير مباشرة باستخدام (لا الناهية) مع الفعل المضارع، أو (لا النافية للجنس) كما في الأمثلة:

(لا ينسى إلى ساكت قول، ولكن السكوت في معرض الحاجة إلى البيان يعتبر قولا)

(ولا تضامن بين الكفيل والمدين ما لم يشترط ذلك في عقد الكفالة).

النتائج

استعرضت الدراسة الأسس النظرية والمنهجية لإسهام جون سيرل في تطوير نظرية أفعال الكلام، وبيّنت انتقالها من تصورات وصفية متفرقة إلى إطار تحليلي أكثر اتساقًا ودقة، مع إبراز صلتها بتطبيقات الخطاب المعياري ولا سيما الخطاب القانوني، وقد خلصت إلى عدة نتائج، من أبرزها:

1. رسخ سيرل مرحلة الضبط المنهجي لنظرية أفعال الكلام بتحويلها من تصورات متفرقة إلى بناءٍ نظريٍّ متماسك قائم على القواعد؛ إذ قرّر أن السلوك اللغوي نظام تحكمه القواعد، وبلور مبدأ إمكانية التعبير، وميّز بين القواعد التيسيرية والتكوينية، مما عزّز قابليتها للتحليل والتطبيق في حقول متعددة.
2. أعاد سيرل تحديد وحدة التحليل ومعاييرها داخل النظرية باعتبار الفعل الإنجازي وحدة الاتصال الأساسية، وربط القوة الإنجازية بالقصد والأعراف اللغوية والاجتماعية، وحدّد دلائلها اللسانية (كالترتيب والنبر والتنغيم وصيغة الفعل وعلامات الترقيم)، مقرونًا بنقد منهجي لتصنيف أوستن كشف الحاجة إلى مبادئ تصنيف أكثر اتساقًا.

3. قدّم سيرل إطارًا متكاملًا لتقويم نجاح الفعل الكلامي وتصنيفه عبر مبادئ وظيفية تميّز القوى الإنجازية، وصياغة شروط النجاعة (الاستواء، المحتوى القضوي، التمهيدية، الإخلاص، الجوهري، ونظرية المعنى)، مع بلورة مستويات الإنجاز في التلفظ (القول، الإسناد، الإنجاز، التأثير).
4. ضبط سيرل العلاقة بين اللغة والعالم بمفهوم "اتجاهات المطابقة" بوصفه مكوّنًا محوريًا للفعل المتضمن في القول، محدِّدًا أنماطها الأربعة (لغة → عالم، عالم → لغة، مطابقة مزدوجة، مطابقة فارغة)، بما يفسّر وظائف الأفعال الكلامية تبعًا لمسؤولية المتكلم/المخاطَب عن تحقق المطابقة.
5. أسّس سيرل تصنيفًا خماسيًا أدق للأفعال الكلامية يربط كل فئة باتجاه المطابقة وشرطها النفسي ووظيفتها؛ فميّز بين الإثباتات، والتوجيهات، والإلزاميات، والتعبيريات، والتصريحات، مبرزًا خصوصية التصريحات في إحداث التغيير الواقعي بشرط السياق والمؤسسة الداعمة.
6. قدّم سيرل معالجة منهجية للأفعال المباشرة وغير المباشرة؛ ففسّر الانتقال من الحرفي إلى غير الحرفي عبر قواعد وشروط واستدلالات عقلية قائمة على مبدأ التعاون الحواري، وبيّن أن القوة الإنجازية في المباشر ظاهرة ملازمة للبنية (ولذلك يكثر في الخطاب القانوني لصون الوضوح)، بينما تُستخلص في غير المباشر من السياق وقد تُلغى أو تتعدد، فتغدو رهينة القرائن والعرف والاستنتاج.

المراجع

- أحلام معلم، أحلام لواسمي، الأفعال الكلاميّة المباشرة وغير المباشرة في الخطاب القانوني: القانوني الجنائي أنموذجًا، (الجزائر – جامعة 8 ماي، كلية الآداب -قسم اللغة العربية، 2021م).
- أمل علي عبد الله السويطي، الأفعال الكلامية المباشرة وغير المباشرة في الخطابات التوعوية لوزارة الصحة السعودية خلال أزمة كورونا 2019-2020م، (دار الكتب المصرية، المجلد 26، حزء1، يونيو 2022م).
- بن زحاف يوسف، أسس نظرية الأفعال الكلامية في اللسانيات التداولية، (مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية، عدد 9، 2020م).
- توماس كون، بنية الثورات العلمية، (ت: شوقي جلال، عالم المعرفة بالكويت).
- جورج يول، التداولية، (ترجمة: قصي العتابي، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2010م).
- جون سيرل، العقل واللغة والمجتمع، (ترجمة سعيد الغانمي، الدار العربية للعلوم، ط1، 2006م).

- ذيب بالخير، تجليات الفعل الكلامي عند جلال الدين القزويني، (مجلة مقاليد، جامعة عمار ثليجي-الجزائر، عدد5، 2013م).
- زيبيله كريمر، اللغة والفعل الكلامي والاتصال، (ترجمة: سعيد حسن بحيري، مكتبة زهراء الشرق، ط1، 2011م).
- سليمة جلال، الخطاب القرآني ونظرية أفعال الكلام: دراسة نقدية في تطبيق المنهج التداولي، (اللغة العربية، مج 24، عدد2، 2022م).
- عبد الهادي بن ظافر الشهري استراتيجيات الخطاب "مقاربة تداولية"، (دار الكتاب الجديد، بيروت، لبنان ط1، 2004م).
- فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، (ترجمة سعيد علوش، مكتبة الأسد – 1986).
- فليب بلانشيه، التداولية من أوستن إلى غوفمان، (ت: صابر الحباشة، سوريا: دار الحوار، 200٧).
- محمود أحمد نحلة، نحو نظرية عربية للأفعال الكلامية، (مجلة الدراسات اللغوية، مج 1، عدد 1).
- محمود عكاشة، النظرية البراجماتية اللسانية (التداولية) دراسة المفاهيم والنشأة والمبادئ، (مكتبة الآداب -القاهرة، 2013).
- مرتضى جبار كاظم، اللسانيات التداولية في الخطاب القانوني، قراءة استكشافية للتفكير التداولي عند القانونيين، (دار ومكتبة عدنان، بغداد، ط1، 2015م).
- نبيل محمد صفير، الفكر التداولي عند جون سيرل: قراءة في آليات تأويل أفعال الكلام غير المباشرة، (مجلة مقاربات، عدد 22، 2015م).